

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/85
2 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الحادية عشرة،
بما في ذلك تقييم عمل اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

وفقاً للفقرة ١٠ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بأداء آلية الأونكتاد الحكومية الدولية والتي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ (TD/B(S-XIX)7)، تقدم أمانة الأونكتاد وفق هذا تقريراً مرحلياً عن تنفيذ القرارات والاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدت في الدورة الحادية عشرة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية والموجهة إلى الأونكتاد، فضلاً عن تقييم لعمل اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر. ويتناول التقرير أربعة مجالات هي: تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية؛ كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية؛ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية؛ وبناء المعرفة والمهارات دعماً لعملية تقرير السياسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه لحدوث تأخير في تجهيزها.

مقدمة

١- شمل تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورها الحادية عشرة (TD/B/COM.3/82) عدداً من التوصيات ليتخذ الأونكتاد إجراء بشأنها. وفيما يلي هذه التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها، بجانب الإجراءات ذات الصلة التي اتخذت حتى الآن.

أولاً- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

التوصية

"اعترافاً بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو والعمالة والحد من الفقر وبناء القدرات الإنتاجية، ينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تزويد البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بعمله التحليلي ومساعدته التقنية فيما يتعلق بتطوير المشاريع بطريقة تشمل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية والاستثمار الخارجي وتحسين جانب العرض والبحث والتطوير وروابط العمل التجاري. وينبغي أن يقدم الأونكتاد إلى البلدان المساعدة في تحديد السياسات والتدابير التيسيرية التي تعزز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك نشر أفضل الممارسات ودراسة الفرص التي يتيحها التكامل الإقليمي والتحديات التي يطرحها فيما يتعلق بتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (TD/B/COM.3/82، الفقرة ١).

الإجراء

٢- عُقد اجتماع للخبراء بشأن زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية، وذلك في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد كان المصدر المرجعي الرئيسي لاجتماع الخبراء مشروع بحث أجراه الأونكتاد بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجامعة فريبورغ بعنوان "تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية"، بتمويل من الحكومة السويسرية عن طريق شبكة جنيف الجامعية الدولية. وقد أبرزت دراسات حالات إفرادية أجريت على عدد من الصناعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية العلاقة بين المجموعة المختارة من الشركات عبر الوطنية الكبيرة ومورديها المحليين. وأكدت هذه الدراسات أن تحرير التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد يتيحان فرصاً جديدة للمنتجين الذين تفي معايير الكفاءة والجودة لديهم بمتطلبات السوق العالمية. بيد أنه، بالنسبة إلى الموردين من البلدان النامية، وبخاصة في الصناعات التحويلية الناضجة، تكون الحواجز المفروضة على النفاذ إلى سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية وضغوط الأداء التي يواجهونها بعد النفاذ مرتفعة للغاية. وينبغي بذل الجهود لتحسين قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مطابقة المعايير الدولية، وعلى تعزيز الروابط، والتجديد أو التحسين، لا سيما عن طريق البرامج التي تساعد على إدماج الموردين في المستوى الأدنى من البلدان النامية في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية والإقليمية.

٣- وكجزء من الجهود التي يبذلها الأونكتاد لدعم التعاون والتكامل الإقليميين بين الجنوب والجنوب، وتلبية لطلب رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قدم الأونكتاد خدمة استشارية لدراسة السبل الكفيلة بتدعيم المنطقة الاستثمارية للرابطة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق المنطقة الاستثمارية منذ إنشائها في عام ١٩٩٨. وقد قُدمت مقترحات محددة تتعلق بالسياسة العامة بشأن كيفية التصدي لمسألة تطوير المشاريع وأقلمتها.

٤- ويدرس منشور الأونكتاد بعنوان "لاعبون عالميون من الأسواق الناشئة: تعزيز القدرة التنافسية لمشاريع الأعمال عن طريق الاستثمار المتجه إلى الخارج" (UNCTAD/ITE/TEB/2006/9) الأسباب التي تجعل الشركات من البلدان النامية تستثمر في الخارج وآثار ذلك على القدرة التنافسية للمشاريع. كما يدرس أفضل الممارسات وخيارات السياسة لدعم التدويل من الاقتصادات الناشئة. وأشار البحث إلى أن الاستثمار المباشر المتجه إلى الخارج ساعد المشاريع على زيادة عائداتها، وأصولها، وربحياتها، وصادراتها، وفرصها في النفاذ إلى الأسواق. وأوردت الدراسة أن البلدان أصلحت بيئة سياسات الاستثمار، وحررت أطرها التنظيمية وخففت من الرقابة على النقد الأجنبي. وشملت تدابير الدعم الأخرى تبسيط إجراءات الموافقة والشروط التي تحكم ملكية أسهم رأس المال لفروع الشركات بالخارج، وزيادة سقف تراخيص الاستثمار، وبناء القدرات، والمعلومات المتعلقة بالسوق، وبنود خاصة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وقدمت بعض البلدان النامية الدعم المؤسسي الفعلي لتساعد شركائها على تدويل أنشطتها.

التوصية

"ينبغي أن يواصل الأونكتاد توسيع نطاق مساعدته التقنية من خلال برامج الروابط التجارية وبرنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك)، بما في ذلك إنشاء منتدى "إمبريتيك" الأفريقي، وينبغي أن يواصل التماس ما يلزم هذه الأنشطة من موارد خارجة عن الميزانية" (TD/B/COM.3/82، الفقرة ٢).

الإجراء

٥- عُقدت مائدة مستديرة رفيعة المستوى عن "الحد من الفقر: كيف يمكن لتنظيم المشاريع أن يجعله ممكناً؟"، نظمتها حكومة الولايات المتحدة والأونكتاد في جنيف في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وشارك في هذا الحدث أكثر من خمسين ممثلاً للأعضاء وغير الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وأقرت المائدة المستديرة بالعلاقة الوثيقة بين تطوير تنظيم المشاريع، والعمل الحر والحد من الفقر. كما أكدت على أن القضاء على الفقر يرتبط بتطوير ممارسة الأعمال الحرة بقدر ما يرتبط بالتغيير الاجتماعي. وقد اعتُبر الدور الهام الذي تؤديه السياسة العامة في دعم تطوير ممارسة الأعمال الحرة أمراً حاسماً، شأنه في ذلك شأن الجهود الرامية إلى غرس ثقافة ممارسة الأعمال الحرة في أذهان الشباب. وأشار عدد من المتكلمين إلى أن عمل الأونكتاد، بما في ذلك برنامج إمبريتيك، كان له تأثير على تطوير المشاريع وتنظيمها في البلدان النامية.

إمريتيك

٦- أطلقت الأمانة عدداً من المبادرات لتعزيز برامج إمريتيك. وكجزء من مبادرة منتدى إمريتيك في أفريقيا، قدمت الأمانة عرضاً رسمياً خصّصت به لجنة المانحين وتناول تطوير المشاريع وإقامة إمريتيك في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٧- وفي إطار برنامج تطوير الروابط التجارية الذي يضطلع به الأونكتاد، تحققت النتائج التالية:

(أ) فييت نام: سيزيد فرع شركة يونيلفر في فييت نام المصادر المحلية بنسبة ٥٩ في المائة، بحيث تمثل ٨٦ في المائة من تشغيلها الكامل. ويدعم فرع شركة يونيلفر في فييت نام التدريب والتطوير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في "الصيانة الإنتاجية الكاملة"، من أجل تحسين استدامتها التصنيعية وأدائها في المجالات الرئيسية مثل السلامة والصحة العامة؛

(ب) البرازيل: في إطار برنامج "بروجيتو فينكولوس" تساعد ١١ شركة كبيرة في تطوير ٨٠ شريكاً محلياً لاستيفاء معايير السلامة والصحة والبيئة ومعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO 14001. مثلاً، قررت شركة "باسف" BASF توسيع برنامج تطوير الموردين الذي أنشأته في إطار البرنامج المذكور ليشمل جميع عملياتها في البرازيل، وستكفل جميع التكاليف؛

(ج) أوغندا: أنشأت ست شركات روابط مع ٢٦ من المشاريع التجارية المحلية بهدف تيسير سلاسل إمدادها، وبالتالي دعم المزارعين والصناع والموزعين المحليين. فستساعد شركة Uganda Breweries مثلاً، في تطوير ما يربو على ٢ ٠٠٠ مزرعة، وعززت شركة Kinyara Sugar Works روابطها مع مزارعي قصب السكر، حيث عاد ذلك بالنفع على ٢ ٥٠٠ من المزارعين المحليين.

ثانياً: كفاءة النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

التوصية

"ونظراً إلى الدور الحاسم الذي يؤديه تيسير النقل والتجارة في تعزيز فعالية سلاسل الإمداد، ينبغي للأونكتاد، لدى قيامه بتحليل المسائل والتطورات المتعلقة بتيسير النقل والتجارة الدوليين وآثارها بالنسبة للبلدان النامية مع التركيز على الحالة الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وإعداد تقارير بهذا الشأن، أن يولي اهتماماً خاصاً لتحديد وتحليل الروابط بين إمكانية الوصول إلى خدمات النقل وتوفير هذه الخدمات، ووجود بيئة تجارية تسهيلية، وآفاق للتنمية داخل شبكات التجارة والإنتاج المعولة" (TD/BCOM.3/82، الفقرة ٣).

الإجراء

٨- رصدت الأمانة وحللت التطورات في ميدان النقل وتيسير التجارة. وقامت بتعميم معلومات على الدول الأعضاء وردت في "الاستعراض السنوي للنقل البحري"، وفي "النشرة الإخبارية الفصلية"، وفي عدد من الوثائق، وكذلك عن طريق عروض ومحاضرات قدمها الموظفون أثناء المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية والإقليمية والوطنية. وشاركت الأمانة أيضاً في منبر المعلومات على شبكة الإنترنت الخاص بالشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة (www.gfptt.org). وواصل الأونكتاد التعاون مع الجامعة البحرية العالمية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

٩- وأولى استعراض النقل البحري (٢٠٠٧) اهتماماً خاصاً بالتطورات في قطاع الموانئ والنقل البحري في آسيا، وحلل العديد من التوجهات الطويلة الأجل. وأشار الاستعراض إلى أن إجمالي طاقة النقل (بوحدة ٢٠ قدماً) للأسطول العالمي قد زادت بنسبة سبعة أمثاله خلال العشرين سنة الماضية، بمتوسط نمو سنوي بلغ ١٠,٨ في المائة، وبمعدل نمو سنوي أكبر في العقد الأخير مقارنة بسابقه. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ولأول مرة منذ أن بدأ الأونكتاد في تسجيل الأنظمة من الحمولة الساكنة، سجل نصيب السفن التي تحمل الأعلام الأجنبية انخفاضاً طفيفاً من ٦٦,٥٠ في المائة إلى ٦٦,٣٥ في المائة. وقدم التقرير أيضاً استعراضاً لأحدث التطورات في الأطر التنظيمية المؤثرة في النقل والتجارة، بما في ذلك أمن النقل وسلسلة الإمداد على الصعيد الدولي. كما قدم استعراضاً للتطورات في إطار معايير أمن التجارة العالمية وتيسيرها الذي اعتمد برعاية المنظمة العالمية للجمارك في عام ٢٠٠٥، وقدم معلومات مستكملة عن العمل في المنظمة البحرية الدولية لدمج عناصر من إطار معايير أمن التجارة العالمية وتيسيرها في اتفاقيات المنظمة القائمة. وأشار الاستعراض أيضاً إلى اعتماد الاتفاقية الدولية لإزالة الحطام في أيار/مايو ٢٠٠٧ برعاية المنظمة البحرية الدولية، وإلى التقدم المحرز في مشروع الاتفاقية الدولية بشأن إعادة استخدام أجزاء السفن بشكل آمن وسليم بيئياً.

١٠- وفي عام ٢٠٠٧، وسع الأونكتاد نطاق أبحاثه عن الربط بشبكات النقل البحري لتشمل معلومات عن الخدمات من قُطر إلى قُطر. ومكنت المجموعة الكاملة من البيانات من تحديد أنماط اندماج البلدان في شبكة النقل البحري العالمية، وتستخدم بجانب البيانات المتصلة بالاستيراد والتصدير لعمل التحليل الاقتصادي لتكاليف النقل ونمو تدفق التجارة.

١١- وأجرى الأونكتاد دراسة عالمية شاملة عن آثار تكلفة التنفيذ والوفاء بالالتزامات بمقتضى المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية. والدراسة هي الأولى التي تجمع بيانات عن التكاليف المتصلة بالمدونة. وكشفت الدراسة عن فروق كبيرة في التكلفة، لا سيما بين الموانئ الكبيرة والصغيرة. وعُرضت النتائج في تقرير بعنوان "أمن البحار: تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، التكاليف وما يتصل بها من تمويل" (UNCTAD/SDTE/TLB/2007/1).

١٢- وفي مجال قانون النقل، أسهم الأونكتاد في العمل الجاري برعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المتصل بـ "مشروع اتفاقية بشأن النقل [البحري] [كلياً أو جزئياً] للبضائع"، وذلك بالمشاركة والإسهامات الكبيرة في اجتماعات الفريق العامل الثالث (قانون النقل).

١٣- ودعم الأونكتاد تطوير النقل العابر والترتيبات المتصلة بالنقل، ومن أوجه هذا الدعم اجتماع الخبراء بشأن "التعاون الإقليمي في المرور العابر - حلول للبلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية" والذي عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وناقش الخبراء النماذج، وأفضل الممارسات، والحلول العملية التي تهدف إلى تحسين عمليات النقل العابر الدولية، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات. كما مثّل الأونكتاد في الاجتماع الوزاري العالمي الذي جمع وزراء التجارة في البلدان غير الساحلية النامية والتأم في منغوليا كما مثّل في المرحلة الإعدادية المتصلة بتيسير التجارة من استعراض برنامج عمل ألماني. وفي سياق منظمة التعاون الاقتصادي، قدم الأونكتاد الدعم لاجتماع بشأن الاتفاق الإطاري للنقل العابر. ويخطط الأونكتاد لنشاط جديد يتعلق بتقديم الدعم التقني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لدعم منغوليا في وضع استراتيجية وطنية لعرض خدمات عبور أرضية إلى البلدان المجاورة. ومن المقرر عقد اجتماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ سابق للأونكتاد الثاني عشر عن عولمة لوجستيات الموانئ، وذلك لبحث التحديات التي تواجهها البلدان النامية نتيجة لعولمة اللوجستيات والفرص التي تتيحها.

التوصية

"ينبغي أن يعزز الأونكتاد التعاون مع الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات وطنية ودولية تهدف إلى زيادة تيسير النقل والتجارة، بما في ذلك ممرات النقل والعبور بالتنسيق مع المنظمات المختصة الأخرى. وينبغي الاستمرار في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعماً لمشاركتها في مفاوضات تيسير النقل والتجارة، لا سيما في سياق جولة الدوحة الإنمائية" (TD/B/COM.3/82، الفقرة ٤).

الإجراء

١٤- قدم الأونكتاد الدعم المتواصل إلى البلدان النامية في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وذلك عن طريق مشروع صندوق الأونكتاد الاستثماري لبناء القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والذي تموله للسنة الثالثة على التوالي حكومتا السويد وإسبانيا. وفي عام ٢٠٠٧، نظم الأونكتاد حلقتي عمل إقليميتين عن تقييم احتياجات تيسير التجارة، وساعد أربعة بلدان في وضع وتعزيز آليات مؤسسية للتنسيق بين الوزارات والمشاورات مع القطاع الخاص فيما يتصل بتيسير التجارة. وساعد الأونكتاد في اعتماد منهجية للتقييم الذاتي لاحتياجات تيسير التجارة، والتي طورتها المنظمات المدرجة في "المرفق دال" وأمانة منظمة التجارة العالمية. وشارك الميسرون من الأونكتاد في سبع حلقات عمل إقليمية لمنظمة التجارة العالمية، ونظموا ثلاثة حلقات عمل وطنية لتقييم الاحتياجات بالاشتراك مع المنظمات الأخرى المدرجة في "المرفق دال"، وعقدوا مائتين مستديرتين لتجمعات إقليمية في جنيف. وقام الأونكتاد، إضافة إلى ذلك، بتحديث بعض ملاحظاته التقنية عن تيسير التجارة.

١٥- وفي عام ٢٠٠٧، وفي إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، تم التوقيع على مشاريع جديدة لتنفيذ برنامج "أسيكودا العالمي" مع السلطة الفلسطينية، وكومنولث بورتوريكو، وحكومات جورجيا واليمن وزيمبابوي. كما بدأت مواقع تشغيلية جديدة لمشروع "أسيكودا العالمي" في الأردن، والجمهورية العربية السورية، وكوت ديفوار، ولبنان، وهاييتي. وبدأ أيضاً العمل بنظام أسيكودا في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإريتريا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسيشيل، وترينيداد وتوباغو. وأقام نظام أسيكودا أيضاً مراكز إقليمية لدعم عمليات تنفيذ وصيانة النظام في البلدان المستخدمة، ولتيسير التكامل الإقليمي. وتدور مناقشات مع الحكومة السورية بشأن إنشاء مركز دعم إقليمي إضافي لآسيكودا خاص بالدول العربية. وقد أكد التطور المستمر لنظام "آسيكودا العالمي"، استناداً إلى تكنولوجيا الإنترنت المتطورة، دور النظام بوصفه عنصراً رئيسياً في تعزيز النظام الجمركي الإلكتروني. وقد كان نظام آسيكودا ممثلاً في منتدى أفضل الممارسات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي نظّمته شركة مايكروسوفت في بوركينا فاسو في عام ٢٠٠٧، حيث قدم حله بوصفها مثالاً للنجاح في ميدان تكنولوجيا المعلومات في أفريقيا.

١٦- وواصلت الأمانة تقديم المساعدة التقنية لمشروع تحديث الجمارك وتيسير التجارة في حالات الطوارئ في أفغانستان، والذي يموله البنك الدولي. وفي عام ٢٠٠٧، عُينت مديرة جديدة للمشاريع الميدانية وباشرت مهام عملها بوزارة التجارة والصناعة في كابول. وشملت الأنشطة في عام ٢٠٠٧ المساعدة في صياغة إطار قانوني جديد لقطاع النقل في أفغانستان، وقواعد ونظم جديدة تحكم شركات النقل، واتفاق مرور عابر مع باكستان، وتقديم الدعم لإنعاش نظام النقل البري الدولي في أفغانستان. كما أُعدت الصيغة النهائية لمذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية، وذلك في إطار عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقُدّمت المساعدة في مجال بناء القدرات عن طريق الدورة التدريبية لمناولي الشحنات الأفغان عن القواعد والمعايير والممارسات الدولية، وعن طريق الدعم المقدم إلى المسؤولين الأفغان للمشاركة في المؤتمرات الدولية بشأن تيسير التجارة.

١٧- وأُتيح أيضاً التعاون التقني عن طريق الأنشطة في إطار المشروع الذي مولته الترويج لتقييم احتياجات وأولويات تيسير التجارة، والمشروع الذي مولته السويد لإنشاء منابر خاصة بتيسير التجارة، والمشروع الذي موله مصرف التنمية الإسلامي والخاص بعمليات النقل الدولي المتعدد الوسائط في المنطقة التي يشملها نشاط منظمة التعاون الاقتصادي.

١٨- وقد أُنجزت الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق ببناء القدرات في التجارة وتيسير النقل للبلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية بنهاية عام ٢٠٠٧ وفقاً لما هو مخطط. كما أُنشئت، بشكل إجمالي، سبع مجموعات وأصبحت ثلاثة نظم معلومات لدعم المرور العابر عاملة بشكل كلي أو جاهزة ويمكن إتاحتها للمستعملين. وكانت خطط العمل تنفذ في ثلاثة ممرات مختارة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية.

١٩- وتعاون الأونكتاد مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإعداد للمؤتمر عن آفاق تطوير النقل العابر لآسيا وأوروبا وآسيا عن طريق آسيا الوسطى حتى عام ٢٠١٥. وقد شارك في المؤتمر عدد من المنظمات الدولية العامة والخاصة التي تتعاون من أجل تحسين فرص البلدان غير الساحلية للنفاذ إلى الأسواق، كما أصبح المؤتمر جزءاً من عملية تنفيذ برنامج عمل الماتي.

ثالثاً: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية

التوصية

"قصد زيادة الفوائد الناتجة عن اقتصاد المعلومات إلى أقصى حد، من المهم تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصادي، ووضع استراتيجيات وطنية ودولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من خلال وضع خطط رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثلاً)، واعتماد إطار قانوني ملائم للتجارة الإلكترونية. والأونكتاد، إذ يضع في اعتباره عمل المنظمات المختصة الأخرى، ينبغي له أن يقوم، من خلال بحوثه وأعماله التحليلية الموجهة إلى السياسات، فضلاً عن التعاون التقني، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تحديد نهج واستراتيجيات وسياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (TD/B/COM.3/82، الفقرة ٥).

الإجراء

البحوث والأعمال التحليلية الموجهة إلى السياسات

٢٠- واصلت الأمانة تقديم تحليلات موجهة إلى السياسات في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية في "تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠٠٧/٢٠٠٨" المزمع مباشرة إنجازه في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويناقش التقرير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ودورها في الإلمام بالمعارف والابتكار.

٢١- ويوصي التقرير بأن تُدمج السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أفضل في سياسات الابتكار الوطنية عن طريق التنسيق المنظم للسياسات فيما بين الوزارات المختلفة. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، في منظور البلدان النامية، الاستفادة من الفرص التي يتيحها الابتكار المفتوح والنظم المفتوحة. ويقترح التقرير عدداً من التدابير المتصلة بالسياسة العامة فيما يخص نظم الابتكار ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم التقرير أيضاً استعراضاً للتوجهات الحديثة المتعلقة بالحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها في البلدان النامية، ويوضح الكيفية التي تسهم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي وتشجيع الابتكار، ويسلط الضوء على الفجوة الرقمية المستمرة، ويقدم أمثلة للكيفية التي يمكن أن تساعد بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفقراء على تحسين سبل كسب عيشهم. ويورد التقرير تحليلاً لتجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخاصة بتنسيق قوانين التجارة الإلكترونية على الصعيد الإقليمي، ولتأثير استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تايلند، في سياق مشروع مشترك بين الأونكتاد ومكتب الإحصاءات الوطنية في تايلند.

٢٢- وفي عام ٢٠٠٧، أجرى الأونكتاد ومكاتب الإحصاءات الوطنية في الدول الأعضاء دراسة استقصائية عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب المشاريع مصنفة بحسب حجم المشروع، وموقعه الجغرافي (حضري/ريفي)، ونشاطه الاقتصادي. وقد أتاح نتائج هذه الدراسة معلومات لقاعدة بيانات اقتصاد المعلومات

بالأونكتاد التي تدعم التحليل المستخدم في "تقرير اقتصاد المعلومات"، والتي اشتملت، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على بيانات عن ٥٦ بلداً.

٢٣- وفي إطار الإعداد للأونكتاد الثاني عشر، نُظِم حدث تمهيدي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتناول هذا الحدث مسألة الكيفية التي يمكن أن يساعد بها العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البلدان في تلبية احتياجات الإنسان وجني ثمار اقتصاد المعرفة.

التعاون التقني

٢٤- واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية في مجال قياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع الأعضاء في الشراكة المتعلقة بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وبدعم من الحكومة الفرنسية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أيدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الثامنة والثلاثين، القائمة الأساسية لمؤشرات هذا القياس التي وضعتها الشراكة، كما أقرت بريادة الأونكتاد في هذا النشاط. وأشارت اللجنة على البلدان باستخدام هذه القائمة الأساسية في برامجها الخاصة بجمع البيانات، كما أنها شجعت الشراكة على مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥- وفي سياق مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق ببناء القدرات في مجال قياس وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أُعد في عام ٢٠٠٧ دليل منهجي بشأن قياس اقتصاد المعلومات عن طريق الإحصاءات المتصلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك بشأن الاتجار بها واستعمالها من جانب مؤسسات الأعمال التجارية. كما صُممت دورة تدريبية استناداً إلى هذا الدليل وإلى منهجية برنامج التدريب من أجل التجارة، ونُظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ دورة تدريبية تجريبية لمجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية.

٢٦- وهدفت حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والخاصة بقياس مجتمع المعلومات في أفريقيا (أديس أبابا، آذار/مارس ٢٠٠٧) إلى تحسين توافر معلومات قابلة للمقارنة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا. وقد ناقش خمسون من المشاركين (من المنتجين والمستخدمين للإحصاءات الرسمية للتكنولوجيا) ومن الخبراء مدى الحاجة إلى إحصاءات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادلوا أفضل الممارسات في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أوصوا بآليات لرصد وقياس التطورات في مجتمع المعلومات في البلدان الأفريقية.

٢٧- وقامت حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بقياس مجتمع المعلومات من أجل بلدان غربي آسيا والبلدان العربية (القاهرة، حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، والمشاركة بين الأونكتاد، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتناول مسألة إجراء دراسات استقصائية فيما يتعلق بجمع وعرض بيانات للمؤشرات الأساسية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجيات البلدان العربية المتعلقة بهذه التكنولوجيا، والأهداف والمؤشرات المتعلقة بقياس التقدم المحرز في التنفيذ. وأوصت الحلقة

بتحسين التدريب على الصعيد الوطني، تمشياً مع التعاريف والمنهجيات والتصنيفات الدولية، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الوطنيين، واستحداث مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تراعي الفوارق بين الجنسين. وقد حضر حلقة العمل ٧٧ مشاركاً من ١٥ بلداً عربياً والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

٢٨- وواصل الأونكتاد، بدعم من حكومتَي فرنسا وإسبانيا، تقديم المساعدة التقنية في مجال التشريع الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية مساعدة البلدان في خلق بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية. وفي عام ٢٠٠٧، تلقى ١٢٤ ممثلاً للوزارات والقطاع الخاص من بلدان رابطة تكامل أمريكا اللاتينية ومن أمانة الرابطة التدريب عن طريق التعلم عن بعد وحلقات عمل مباشرة صُممت وأقيمت بالتعاون مع برنامج التدريب من أجل التجارة.

٢٩- وقدم الأونكتاد خدمات استشارية في عام ٢٠٠٧ إلى حكومتَي كمبوديا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية لإعداد مشروع تشريع خاص بالتجارة الإلكترونية في سياق الإطار القانوني الإقليمي المتوائم الخاص بالتجارة الإلكترونية. وقد عُرضت هذه الخدمات في المائدتين المستديرتين اللتين أعدتا لأصحاب المصلحة الوطنيين وعقدتا في فينتيان في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وفي بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبحلول عام ٢٠٠٨، ستكون كمبوديا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية قد فرغتا من سن تشريعهما الخاص بالتجارة الإلكترونية امتثالاً للمبادرة الإلكترونية الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٠- وفي أعقاب حلقة العمل التدريبية التي نظمها الأونكتاد عن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، دعت أمانة جماعة شرق أفريقيا الدول الشريكة إلى تسمية أعضائها في فرقة العمل الإقليمية المعنية بالقانون المتعلق بالإنترنت. ومن المقرر عقد أول اجتماع إقليمي لفرقة العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدعم من الأونكتاد وبمساهمة من الحكومة الفنلندية.

٣١- ونظم الأونكتاد ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث حلقة دراسية مشتركة عن البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر في مقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد كان الغرض من الحلقة الدراسية لفت الانتباه إلى دور البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر بوصفها تكنولوجيا يمكن أن تساعد على زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوساط الأعمال التجارية والمؤسسات المعنية بالأنشطة الإنمائية. كما نوقشت قابلية الحالات التي عُرضت في الحلقة الدراسية للتكرار. وحضر الاجتماع ٤٥ مشاركاً من وفود الدول الأعضاء والمنظمات المراقبة، كما بُثت وقائع الاجتماع مباشرة على شبكة الإنترنت.

التوصية

"بالإشارة إلى الاتفاق الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ ومفاده أن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات التي تتم على نطاق المنظومة يجب أن تتخذ اتجاهاً إنمائياً قوياً، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أداء دوره في تنفيذ ما تمخض عنه مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وفي متابعته بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، كما جاء في الوثائق الختامية للمؤتمر وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة" (TD/B/COM.3/82، الفقرة ٦).

الإجراء

تنفيذ ما تمخض عنه مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٣٢- يواصل الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى، الإسهام في تنفيذ ما تمخض عنه مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات عن طريق مساعدة الحكومات الوطنية في تصميم وتقييم سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي خلق بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية. كما نظم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية، الاجتماع الثاني لتفسير خط العمل لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات، وهو الاجتماع الذي خُصص للتجارة الإلكترونية والتوظيف الإلكتروني، وكان موضوعه "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلاسل الإمداد العالمي والتنمية" (أيار/مايو ٢٠٠٧)^(١).

٣٣- ويدعو جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات إلى إجراء تقييم دوري استناداً إلى المؤشرات والمعايير الملزمة واستخدام المنهجية المتفق عليها، ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز قدرة البلدان النامية الإحصائية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتصدى الشراكة الخاصة بقياس مدى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر، لهذه التوصية.

متابعة مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات

٣٤- تناولت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في اجتماعها العاشر المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٧، موضوعها الرئيسي "تعزيز بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية". واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ ما تمخض عنه مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحدد الإنجازات، والفجوات، والتحديات، فضلاً عن العمل الضروري مستقبلاً من أجل المزيد من التنفيذ. وكان هناك من بين المشاركين وزراء وممثلين حكوميين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية. وأتاح الاجتماع فرصة لزيادة الوعي بأهمية العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية، وفرصة لمناقشة الجوانب العملية لمتابعة نتائج القمة. ووضعت اللجنة أيضاً برنامج عمل متعدد السنوات للاضطلاع به بالتعاون مع الأونكتاد وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٥- وشجع المشاركون اللجنة على مواصلة تعاونها مع الأونكتاد في عملها المتصل باستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وشبكة مراكز التفوق، ومبادرة "وصل أفريقيا" وغيرها من المبادرات، وذلك بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها التكنولوجية.

(١) التقرير الخاص بالاجتماع متاح على موقع شبكة الإنترنت

http://www.unctadxi.org/templates/Startpage___2774.aspx

رابعاً - بناء المعرفة والمهارات لدعم صنع السياسات

توصية

"مع التسليم بأهمية بناء المعارف والمهارات لدعم السياسات في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله على تعزيز قدرات التدريب والبحث وصنع السياسات على المستوى المحلي فيما يتصل بمسائل التجارة والاستثمار وتطوير المشاريع والتكنولوجيا والتمويل والتنمية بواسطة برامج تدريب المعهد الحاسوبي وبرنامج التدريب من أجل التجارة والبرامج المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦، وذلك بطرق من بينها الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم عن بعد بطريقة مبتكرة، فضلاً عن إقامة شبكات وشراكات مع الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء الإثنائيين الثنائيين الآخرين في مجال التدريب والبحث؛ وأن يشجع الروابط بين الباحثين وصناع السياسات وتبادل التجارب وأفضل الممارسات في تطوير قدرات مستدامة في مجال التجارة والتنمية". (TD/B/COM.3/82، الفقرة ٧).

الإجراء

التدريب من أجل التجارة

٣٦- خلال الشهور الإثني عشر الماضية، استفاد نحو ٥٧٠ مسؤولاً من مختلف أنحاء العالم من أنشطة بناء القدرات ضمن إطار برنامج التدريب من أجل التجارة وكان ٣٢٥ مسؤولاً من بينهم من أقل البلدان نمواً. واستفاد ٣٥٠ من الفاعلين التجاريين في المجموع من الحلقات الدراسية من بُعد التي نُظمت في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة وتمّ بنجاح تدريب ٤٥ مختصاً في المعلومات والاتصالات ليعملوا كمرشدين تقنيين في ثلاثين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد ركّزت أنشطة التعلم من بُعد التي تتم في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة بشكل خاص على وضع دروس باللغات المحلية ومن بينها اللغات الفرنسية والإنكليزية والإسبانية والبرتغالية والخمير واللاو.

٣٧- وكان التقييم المستقل لمشروع التدريب من أجل التجارة، الذي استغرق أربع سنوات واستفادت منه جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا بتمويل من فرنسا، تقييماً جذاً إيجابياً وأوصى بتوسيع نهج هذا التدريب ليشمل بلداناً نامية أخرى. ومن النتائج المحددة التي حققها هذا المشروع إكمال صياغة مشروع قانون التجارة الإلكترونية في كمبوديا في عام ٢٠٠٧، الذي جاء على سبيل المتابعة للتوصيات المقدمة أثناء أحد دروس برنامج التدريب من أجل التجارة بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية الذي أجري بالتعاون مع فرع التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأونكتاد. وواصل برنامج التدريب من أجل التجارة إعطاء أولوية كبرى لتعزيز الموارد البشرية في أفريقيا. ففي أنغولا، شُرع في برنامج مدته أربع سنوات، بتمويل من المفوضية الأوروبية بمبلغ ٩٤٠ ٠٠٠ يورو، في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أطلق برنامج التدريب على إدارة الموانئ، ضمن إطار برنامج التدريب من أجل التجارة، برنامجاً لفائدة

الموانئ في البلدان النامية الناطقة باللغة الإنكليزية في دبلن، آيرلندا، بينما واصلت شبكتنا التدريب على إدارة الموانئ الناطقتان بالفرنسية والبرتغالية عملهما في بنن وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغينيا والكاميرون.

معهد الأونكتاد الافتراضي للتجارة والتنمية

٣٨- واصل المعهد الافتراضي تعزيز قدرات التعليم والبحث لدى مؤسسات التعليم العالي في مجالات التجارة والاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا والمال والتنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٩- وقد زاد تعاون ومساهمة الجامعات الشريكة في أنشطة الشبكة في العام الماضي. وبدأ المعهد الافتراضي نقل المواد التعليمية والبحث الاقتصادي إلى أعضاء الشبكة وتكييفها مع احتياجاتهم. ففي الوقت الحاضر، يعمل ١٦ أكاديمياً من ثمانية بلدان على إنجاز أبحاث أو مواد تعليمية تلي الاحتياجات المحلية. كما أن ٢١ جامعة عضواً في الشبكة و١٢ جامعة منتسبة إليها وما يزيد على ٢٥٠ عضواً من الأفراد يتدافعون فيما بينهم عن طريق تشاطر المعارف وتبادل العاملين بصورة غير رسمية. واستفادت من مساهمات ومشاركة أعضاء المعهد الافتراضي حلقة العمل التي نظمها معهد الأونكتاد الافتراضي بشأن التجارة والفقر لفائدة الأكاديميين من أقل البلدان نمواً الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا (دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) وأبرزت أهمية التشبيك على المستويين المحلي والإقليمي عند القيام بأبحاث اقتصادية.

٤٠- وفي عام ٢٠٠٧، أنتج المعهد الافتراضي مجموعات من المواد التدريبية القابلة للتكيف تناولت، من جملة أمور أخرى، نقل التكنولوجيا والتجارة والفقر واتفاقات التجارة الإقليمية وتحليل البيانات التجارية. وأُتيحت المواد والمنشورات بالوسائل الإلكترونية أو في نسخ ورقية أو على أقراص مدجة ونُشرت رسالة إخبارية إلكترونية فصلية لإطلاع أعضاء الشبكة على آخر التطورات التي يشهدها المعهد الافتراضي والأونكتاد.

٤١- وتناول المعهد الافتراضي مسألة الإدارة الجيدة ووضع السياسات السليمة بأن دافع على تحسين الروابط بين عمليتي البحث وصنع السياسات. وقد جمعت حلقة العمل بشأن التجارة والفقر، التي عُقدت في دار السلام، ٢٥ أكاديمياً أفريقياً، أغلبهم من أقل البلدان الأفريقية نمواً ودرست دور الباحثين في عملية صنع السياسات. كما زاد المعهد الافتراضي من مشاركة الأكاديميين الأعضاء في شبكته في الدورة التدريبية الرئيسية التي يقدمها الأونكتاد بشأن أهم القضايا الاقتصادية الدولية.

٤٢- وأتاحت جولة دراسية نظمها المعهد الافتراضي لفائدة جامعة جزر الهند الغربية في أيار/مايو ٢٠٠٧ لمجموعة من ٢٣ طالباً يحضرون شهادة الماجستير الاتصال المباشر بخبراء مقيمين في جنيف يعملون لدى الأونكتاد ومنظمات أخرى (منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة السويسرية للتجارة الدولية والاعلام والتعاون والمركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية والمفوضية الأوروبية) ولممثلين من بعثات دول البحر الكاريبي في جنيف. ووضعت تلك الجولة الطلاب أمام التحديات التي تواجهها وفود منطقة الكاريبي في جنيف وفي المفاوضات التجارية بصفة أعم.

٤٣- وقد زاد المعهد الافتراضي، منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة، عدد الأعضاء فيه حيث انضم إليه ثلاثة أعضاء من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما قبلت الشبكة أعضاء جوهريين آخرين من بلدان

نامية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وهو ما رفع عدد الأعضاء الأساسيين في المعهد الافتراضي من الجامعات إلى ٢١ عضواً. وعلى الصعيد القطري، أقامت جامعات أعضاء من الأرجنتين وكولومبيا والاتحاد الروسي علاقات شراكة محلية جديدة مما أدى إلى اتساع أنشطة المعهد الافتراضي على الصعيد الوطني.

دورة تدريبية بشأن أهم القضايا الاقتصادية الدولية

٤٤- واصلت الدورة المتعلقة بأهم القضايا الاقتصادية الدولية تزويد صانعي السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالتدريب التوجيهي ذي الصلة في مواضيع التجارة والاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا والمال والتنمية. وتم الاهتمام على وجه الخصوص بتوصيات التقييم الخارجي المستقل التي أقرتها الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٥- ونُظمت ثلاث دورات إقليمية خلال السنة الماضية خُصصت اثنتان منها للبلدان الأفريقية، وقد نُظمت الدورة الثانية استجابةً للاهتمام الشديد بالدورة الأولى (القاهرة، شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وداكار، تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛ بينما خُصصت الدورة الثالثة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (ليما، حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٧). وحضر تلك الدورات ٧٣ مشاركاً في المجموع من ٤٤ بلداً.

٤٦- والدورة بطبيعتها هي مجهود نابع من شراكة من حيث إنها تُعنى بآراء الخبراء الإقليميين والوطنيين الثاقبة في السياسات التجارية والاقتصادية وفي أثرها المحلي على التنمية. وهي بالتالي تكمل العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد في هذه المسائل على الصعيد الدولي. وقد كانت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وفي الآونة الأخيرة، الأكاديميون من شبكة معهد الأونكتاد الافتراضي، الشركاء التقليديين في الدورة. وقدمت الدورة التي انعقدت في مصر مساهمةً مباشرة في قيام شراكة بين الأونكتاد وجامعة القاهرة التي صارت فيما بعد عضواً في معهد الأونكتاد الافتراضي.

٤٧- وفي عام ٢٠٠٧، أُحدث برنامج منتظم من الدورات التدريبية القصيرة لفائدة المندوبين المقيمين في جنيف. ونُظمت تسع من تلك الدورات خلال السنة الماضية فأتاحت للباحثين التابعين للأونكتاد ولمثلي الدول الأعضاء فرصةً للمناقشة.

٤٨- وباعتمادها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى تكنولوجيا التعلم من بُعد لضمان إعداد المشاركين بشكل أكثر تنامياً، أنشأت الأمانة موقعاً جديداً على الإنترنت يتيح الوصول إلى مواد تعليمية منظمّة ومحددة الأولويات، فضلاً عن مواد للمزيد من المطالعة. ويجري تطوير أدوات تساعد على تلقين "المعارف الأساسية"؛ وأول تلك الأدوات مسردٌ يتعلق بتسهيل التجارة والنقل وهو متاح بالفعل على الموقع الإلكتروني. كما يتيح ذلك الموقع منتدى للنقاش حيث يستطيع المشاركون التشبيك فيما بينهم وتبادل التجارب والممارسات الفضلى بعد انتهاء الدورة التعليمية.

خامساً - تقييم عمل اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر

تحسين تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية

٤٩- جاء في توافق آراء ساو باولو أنه: "من الضروري تهيئة بيئة دولية مواتية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لكي تتمكن من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية حاجة هذه البلدان إلى بناء قدرات توريدية أقوى تستجيب لطلب السوق، والنهوض بتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتشجيع الربط الشبكي بين المؤسسات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها" (TD/410، الفقرة ٣٦).

٥٠- واتفقت اللجنة في دورتها التاسعة المعقودة عام ٢٠٠٥ على أن تدويل مؤسسات الأعمال، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وسيلة ضرورية لتعزيز قدرة شركات البلدان النامية التنافسية. ويتضمن هذا "التدويل" استراتيجيات تعالج جوانب الضعف الهيكلي العامة، فضلاً عن تدابير خاصة لتعزيز أشكال متكاملة من شبكات الإنتاج والتوزيع الدولية، مثل الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، والتجمعات، وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية، والاستثمار المباشر المتجه إلى الخارج.

٥١- ونتيجة لذلك فقد ركّز الأونكتاد، وهو حتى الآن في فترة الأربع سنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨، على مسائل تتعلق بتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وتم بوجه خاص تنظيم سلسلة من اجتماعات الخبراء تناولت المواضيع التالية:

(أ) تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عند التصدير (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛

(ب) زيادة القدرة الإنتاجية التي تتمتع بها شركات البلدان النامية عن طريق التدويل (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛

(ج) الممارسات الفضلى والخيارات السياسية في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)؛

(د) زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

٥٢- وسلطت أبحاث الأونكتاد واجتماعات خبرائه الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه سلطات البلدان النامية في وضع سياسات سليمة مبنية على الروابط ذات الفائدة المتبادلة مع شركات رائدة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالمية، للمساعدة على زيادة الأثر الإيجابي الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات الإنتاجية المحلية. وهناك ما يدل على أن إقامة روابط مستدامة لا يتحقق من تلقاء نفسه كنتيجة مباشرة لوجود الشركات عبر الوطنية، ويرجح ألاّ تنجح ما لم يُعتمد نهج بنوي شامل.

٥٣- وفي هذا السياق، يحتل الأونكتاد موقعاً يؤوله لأداء دور الوسيط في تشجيع تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولتقديم تركيبة من الخدمات التوجيهية ومن خدمات التعاون التقني في مجال الاستثمار الأجنبي

المباشر وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد كان الغرض من برامج إنشاء الروابط التي وضعها الأونكتاد خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة هو تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المنتمية إلى البلدان النامية بواسطة إنشاء وتقوية الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية بما في ذلك عن طريق:

- (أ) تقديم المشورة السياساتية بشأن كيفية تحسين المناخ بما يفيد إنشاء روابط تجارية مستدامة؛
 - (ب) تحديد فرص إنشاء الروابط التجارية؛
 - (ج) تشجيع الشركات عبر الوطنية على إنشاء روابط تجارية نافعة؛
 - (د) مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحديث نفسها حتى تلي المعايير المطلوب توفرها في الشركات المنتسبة الأجنبية؛
 - (هـ) إشراك الغير والاشتراك معه في الممارسات الجيدة ذات الصلة بالروابط التجارية المستدامة.
- ٥٤ - وفي هذا الخصوص، ساعد الأونكتاد الأرجنتين وأوغندا والبرازيل وفيت نام على تطوير قدرتها المؤسسية وخبرتها التقنية من أجل إنشاء روابط تجارية جديدة وتقوية الروابط القائمة بين المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين الشركات عبر الوطنية. ولبلوغ هذا الهدف، تعاون الأونكتاد مع وكالات التنمية المحلية وتشجيع الاستثمار ومع مقدّمي الخدمات التجارية المحليين ومع الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات عبر الوطنية ومع الوزارات الشريكة وغير ذلك من أصحاب المصلحة.
- ٥٥ - وأدى برنامج إمبريتيك بنجاح دوره كوسيط وميسر في برامج الربط التجاري. وشارك الأونكتاد عن كثب في رصد تنفيذ برنامج الروابط على يد "إنتربرايز أوغندا" وبدأ يكرّر تلك التجربة الناجحة في جميع مراكز إمبريتيك في أفريقيا. وبالمثل، أنشأ الأونكتاد علاقات تآزر بين برامج إمبريتيك في أمريكا اللاتينية وقام بخطوات تمهيدية لإنشاء روابط تجارية على الصعيد الإقليمي.
- ٥٦ - وقدم الأونكتاد توصيات بشأن السياسات والزعامة الاستراتيجية وإرشادات عملية من أجل التنفيذ في المنشورات التالية: مبادئ توجيهية لبرامج الربط بين الشركات التجارية (UNCTAD/ITE/TEB/2005/11)؛ تعزيز التنمية عن طريق الروابط التجارية (UNCTAD/ITE/TEB/2006/7)؛ لاعبون عالميون من الأسواق الناشئة: تعزيز القدرة التنافسية لمشاريع الأعمال عن طريق الاستثمار المتّجه إلى الخارج (UNCTAD/ITE/TEB/2006/9). وثمة منشوران آخران من منشورات الأونكتاد يتضمنان أهم النتائج التي خلصت إليها أبحاث الأونكتاد في الممارسات الفضلى الدولية في هذا الميدان - *"Creating Business Linkages in Developing Countries: the case of Malaysia, Mexico, India, South Africa and Uganda"* and *"How to Integrate Developing Countries SMEs into Global Value Chains"* - وهما منشوران يتم حالياً إضفاء اللمسات الأخيرة عليهما.

٥٧- وأعد الأونكتاد مقترحات مشاريع وبذل جهوداً في سبيل جمع الأموال من أجل تنفيذ مشاريع إنشاء روابط تجارية في الأرجنتين ومصر وموزامبيق ومن أجل وضع برنامج إمبرتيك جديد أو محدث في بيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغانا.

تحقيق الكفاءة في النقل وتيسير التجارة بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

٥٨- طبقاً للولاية المسندة إلى الأونكتاد في الفقرة ٥٩ من توافق آراء ساو باولو، واصل الأونكتاد على مدى السنوات الأربع الأخيرة "القيام بأبحاث وتحليلات بغرض مساعدة البلدان النامية على إيجاد إطار عمل مناسب للعمل السياسي" و"تشجيع تبادل التجارب فيما يتعلق بالتطورات الجديدة" في هذه الميادين. وقد أُجريت أبحاث وأنجزت أعمال تحليلية على نطاق واسع تناولت مجموعة كبيرة من المسائل، نذكر من بينها التجارة البحرية وتكاليف النقل والربط بمخطوط النقل البحري وجغرافية النقل وتطورات النقل البحري والموانئ والنقل الداخلي والمسائل القانونية التي تهم التجارة والنقل. كما كُلف الأونكتاد "بمتابعة التطورات الحالية والناشئة في مجال الترتيبات الأمنية وتحليل آثارها المحتملة على البلدان النامية". ولهذا الغرض، واصلت الأمانة رصد التطورات المتعلقة بأمن النقل وسلسلة العرض وقدمت تقييماً لآثارها المحتملة، كلما كان ذلك مناسباً. وقد نشرت الأفكار المستخلصة من الأبحاث والعمل التحليلي على نطاق واسع في منشورات متكررة مثل "استعراض النقل البحري" الذي يصدر سنوياً "ورسالة النقل الإخبارية" الفصلية إلى جانب منشورات كالتى تناولت آثار تكاليف المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية والنظام القانوني الذي يخضع له النقل المتعدد الوسائط ووثائق النقل وجوانب من قانون النقل الجوي. علاوة على ذلك، وتنفيذاً للولاية التي كُلف بها الأونكتاد من أجل "أن يدرس مقترحات السياسة العامة والأطر التنظيمية المتصلة بالنقل وتيسير التجارة" و"مساعدة البلدان النامية في العمل الجاري في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي" (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ١٠٧)، فإن الأمانة قدمت مساهمات جوهرية في المداولات التي أجراها الفريق العامل الثالث التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (قانون النقل) بشأن اتفاقية دولية جديدة في مجال نقل البضائع، وساعدت البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة ضمن سياق فريق التفاوض بشأن تيسير التجارة وحول النقل واللوجستيات (الإمداديات). بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

٥٩- وطلب من الأونكتاد أيضاً "تعزيز المساعدة التي يقدمها لبناء القدرات في مجال النقل" و"أن يكتف أنشطته في ميدان التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة". (توافق آراء ساو باولو، الفقرتان ٦٠ و ١٠٨، على التوالي). فتم نتيجة لذلك تصميم وتنفيذ برنامج متماسك لتقديم المساعدة التقنية في الإمداديات التجارية. ويعتمد البرنامج على منهج ذي ثلاث شعب تتمثل أولاهما في سلسلة من المشاريع العامة الغاية منها تطوير أدوات سياساتية لتسهيل التجارة والنقل وتقديم المساعدة في عملية التفاوض المتعددة الأطراف؛ وتتمثل ثانيتهما في برنامج أسيكودا بوصفه أداة مهمة من أدوات تكنولوجيا المعلومات لتسهيل التجارة والإدارة الاقتصادية الجيدة؛ وتتمثل ثالثتها، على الصعيد القطري، في تصميم وتنفيذ برامج شاملة لتسهيل التجارة والنقل استناداً إلى الاحتياجات الخاصة للبلد.

٦٠- وفيما يخصّ جولة الدوحة المستمرة من المفاوضات التجارية، فقد تم التشديد على تحسين قدرة البلدان النامية على المشاركة في مفاوضات تسهيل التجارة، وعلى تقييم الاحتياجات والأولويات، وعلى زيادة قدراتها

على التنفيذ. وقد نُظمت حلقات عمل وحلقات دراسية وموائد مستديرة إقليمية بالاشتراك في بعض الحالات مع منظمة التجارة العالمية أو مع نظراء إقليميين، وقد شجع ذلك مشاركة أنشط من جانب بعض البلدان النامية في عملية التفاوض. وأحدثت محافل لتسهيل التجارة والنقل في عدد من البلدان بغية تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات التي تنفذ تدابير التسهيل.

٦١- وفيما يتعلق بالنقل العابر وتسهيل التجارة، نظّم الأونكتاد عدة اجتماعات للخبراء بشأنها وجرى تنفيذ عدد من مشاريع المساعدة التقنية ومن بينها دعم تطوير تجمعات الأعمال التجارية على طول ثلاثة ممرات مختارة للنقل العابر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ والمساعدة في تطوير نقل متعدد الوسائط وتسهيل التجارة على الصعيد الإقليمي؛ ومشاريع وطنية تتعلق بتسهيل التجارة تأخذ في الحسبان الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان المعنية. وتضمّن تنفيذ المشاريع مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة كتتفيذ أسيكودا وإجراء عمليات التدقيق في تسهيل التجارة، وتقديم الدعم من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلى جانب بناء القدرات في قطاع النقل وإصلاح وتحديث الإطار التشغيلي والمؤسسي والقانوني الذي يؤثر على التجارة والنقل.

٦٢- وحققت مشاريع المساعدة التقنية التي تنطوي على أتمتة الجمارك تقدماً مهماً أثناء الفترة التي يتناولها الاستعراض. فقد عززت التغطية الجغرافية وقدرات الأسيكودا الوظيفية. وكان تنفيذ النظام حديث العهد في عدد من البلدان بينما جرى في بلدان أخرى الانتقال إلى استخدام إصدارات أحدث منه أو شُرع في استخدامه. وصار آخر نظام صدر، ويحمل اسم "أسيكوداوورلد"، بالفعل قابلاً للتشغيل في مولدوفا، بينما لا يزال في طور التنفيذ في بلدان أخرى. والأسيكودا هو أيضاً عنصر من عناصر استراتيجية متماسكة لتسهيل التجارة والنقل ينفّذها الأونكتاد في أفغانستان حيث صار النظام قابلاً للتشغيل في ممرين رئيسيين وهو ما أدّى ليس إلى حركات تجارية ميسّرة فحسب، وإنما إلى زيادة إيرادات الدولة كذلك.

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لغرض التنمية

٦٣- خلال السنوات الأربع الماضية، عمّق الأونكتاد أبحاثه وتحليلاته في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لغرض التنمية في اقتصاد المعلومات حتى يضع في الاعتبار الظروف الخاصة للبلدان النامية واحتياجاتها ويأخذ في الحسبان التغير التكنولوجي السريع. وتم إيلاء اهتمام خاص لدراسة وصول الفقراء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم توسيع نطاق البحث ليشمل الأثر الاقتصادي الناجم عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبخاصة أثرها على النمو والإنتاجية على المستوى الكلي وعلى صعيد الشركات. ونظّم الأونكتاد اجتماعاً موضوعياً بشأن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واجتماع الخبراء الخاص به، فجمع عدداً كبيراً من الخبراء لمناقشة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو والتجارة وخلق فرص العمل والتنمية، ولوضع سياسات تمكّن من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن التجارة الإلكترونية. وأنجز الأونكتاد أيضاً عملاً تجريبياً تناول قياس أثر استخدام تلك التكنولوجيا على إنتاجية الشركات في البلدان النامية، وفقرّ بذلك أساساً وقائعيّاً يُستند إليه في تصميم وتقييم السياسات الوطنية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعت الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات جميع الحكومات إلى وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام ٢٠١٠: فقد خلص بحث الأونكتاد إلى أن أغلب البلدان النامية (٦٤ في المائة) كانت لها بالفعل في عام ٢٠٠٦ خطة وطنية بشأن تكنولوجيا المعلومات أو هي في سبيلها إلى وضع تلك

الخطوة. وعمل الأونكتاد المكرس لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخطّي نطاق تقديم المشورة للبلدان النامية في مجال تصميم سياساتها الوطنية بشأن تلك التكنولوجيا ليشمل مساعدة تلك البلدان على تقييم تلك السياسات. وجرى تقديم الإطار النموذجي الذي وضعه الأونكتاد لإنجاز استعراضات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأول مرة في "تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠٠٦"، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو مساعدة صانعي السياسات من البلدان النامية في رصد وتقييم سياساتها الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات استناداً إلى إطار شامل وإلى مؤشرات قابلة للقياس. وتجري حالياً مناقشة مشاريع رائدة لإجراء استعراضات لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية مع حكومي بيرو ومصر.

٦٤- وشارك الأونكتاد بنشاط في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بالتعاون وثيق مع وكالات دولية أخرى. وفي إطار متابعة وتنفيذ نتائج ذلك المؤتمر، أدى الأونكتاد دوراً حيوياً بصفته أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبصفته المكلف بتسهيل تنفيذ خطط العمل بشأن التجارة الإلكترونية. وشراكة الأونكتاد الحادي عشر الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وعمله على تطوير مؤشرات قابلة للمقارنة وتقديمه المساعدة في بناء القدرات كلها أمور أدّت دوراً في متابعة وتقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٦٥- وهناك إنجاز مهم تحقق منذ الأونكتاد الحادي عشر، بدعم من حكومة فرنسا، وكان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحصائيات وقياسات التجارة الإلكترونية. واستناداً إلى مجموعة بيانات الأونكتاد السنوية، التي تعود بدايتها إلى عام ٢٠٠٤، فإن قاعدة بيانات الأونكتاد الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي قاعدة البيانات العالمية الوحيدة التي تحتوي على إحصاءات رسمية قابلة للمقارنة بشأن استخدام التكنولوجيا المذكورة في المشاريع وبشأن قطاع تلك التكنولوجيا. واعتماداً على القائمة الأساسية، بالمؤشرات التي وضعتها الشراكة الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، أقرت قاعدة البيانات تلك اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧. ومنذ الأونكتاد الحادي عشر، ما أنفك الأونكتاد يحث على تطوير البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق:

- (أ) تحسين موقعه على الإنترنت الخاص بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (<http://measuring-ict.unctad.org/>)؛
- (ب) تنظيم سلسلة من حلقات العمل المكرسة لبناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛
- (ج) القيام ببعثات استشارية بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان أفريقية وآسيوية؛
- (د) إعداد دليل تقني في إنتاج إحصائيات تتعلق باقتصاد المعلومات؛
- (هـ) وضع دورة تدريبية على إحصائيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع برنامج التدريب من أجل التجارة؛

(و) دور الأونكتاد الرائد في الشراكة الخاصة بقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بوصفه صاحب المبادرة والمنسق (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بوصفته عضواً في اللجنة التوجيهية)، وبصفته قائد الفرقة العاملة المعنية ببناء القدرات ضمن إطار تلك الشراكة.

٦٦- وبالنسبة إلى عدد البلدان النامية التي تجمع الإحصائيات الخاصة بالأعمال التجارية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ارتفع من بضعة بلدان في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٣٠ بلداً في عام ٢٠٠٧. وتم تلقي طلبات على المساعدة التقنية في قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر من أربعين بلداً نامياً.

٦٧- كما طور الأونكتاد ما يقوم به من أبحاث وجهود لبناء القدرات في الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية استجابةً لارتفاع عدد طلبات المساعدة من الدول الأعضاء وبدعم من حكوميّ فنلندا وإسبانيا. ثم إن وضع إطار تشريعي مناسب أمرٌ أساسي بالنسبة لأي صفقة تجارية إلكترونية لأنه يضمن كون هذه الأخيرة، من الناحية القانونية، صفقة سليمة وملزمة وقابلة للتنفيذ. وقد جرت مراجعة النسخة الإنكليزية من الدورة التدريبية المتعلقة بالجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية وجرى ملاءمتها مع احتياجات الناطقين بالفرنسية وبالإسبانية. وقد أمتدّ النطاق الإقليمي الذي تغطيه المساعدة التقنية التي يقدمها من آسيا إلى أفريقيا (بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا) ومع أمريكا اللاتينية (بالتعاون مع رابطة تكامل أمريكا اللاتينية ومع برنامج التدريب من أجل التجارة). وكان عدد من المواضيع المتعلقة بإيجاد مناخ قانوني مؤاتٍ للتجارة الإلكترونية موضع تحليل في إصدارات مختلفة من "تقرير اقتصاد المعلومات". بما في ذلك حماية الخصوصية وجرائم الإنترنت والتعاقدات الإلكترونية وتحقيق الانسجام بين إطار العمل الإقليمية المعدة للتشريعات الخاصة بالإنترنت.

٦٨- وقد ساهم الأونكتاد مساهمة جوهرية في المناقشات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات المفتوحة المصدر. وبعد أن بدأ بعقد اجتماع للخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن البرمجيات المتاحة والمفتوحة المصدر، نظم الأونكتاد حلقتين دراسيتين بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) من أجل زيادة الوعي بهذه المسألة. كما أنشأ الأونكتاد فريقاً استشارياً بشأن البرمجيات المتاحة والمفتوحة المصدر، يضم زعماء دوليين وأخصائيين في هذا الميدان، قدم استشارات فردية لوفدي كل من مصر والمغرب أثناء مرحلة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقودة في تونس العاصمة. وقد استعرض الأونكتاد مسألتها المصدر المفتوح والوصول المتاح في تحليله لإدارة المخاطر والأمن على الإنترنت والصناعات الخلاقة وإدارة الإنترنت في "تقرير اقتصاد المعلومات". كما تم تناول مسائل البرمجيات المتاحة والمفتوحة المصدر في الدورة التدريبية المتعلقة بأهم القضايا الاقتصادية الدولية. وتلقى ذلك العمل الدعم من مؤسسات شريكة وفقاً للتوصيات الواردة في توافق آراء ساو باولو بشأن علاقات الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

السياحة الإلكترونية

٦٩- إن مبادرة السياحة الإلكترونية، التي أطلقت في عام ٢٠٠٤ أثناء انعقاد الأونكتاد الحادي عشر بوصفها إحدى الشراكات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، تشجع النمو الذي تحركه تلك التكنولوجيات في قطاع السياحة في البلدان النامية. وهي مجموعة شاملة من تدابير المساعدة القصص بها تعزيز

القدرة التنافسية للمستفيدين ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وخُصص جزءٌ من "تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠٠٥" للفرص التي تتيحها السياحة الإلكترونية في البلدان النامية.

٧٠- واعتمد تنفيذ تلك المبادرة على ما يلي:

(أ) دراسات الحالات القطرية من أجل إجراء تحليل محدّث واستخلاص مدخلات يستفاد منها في الدورات التدريبية؛

(ب) الحلقات التدريبية التي وُضعت بالتعاون مع برنامج التدريب من أجل التجارة؛

(ج) التوصيات وصياغة المشاريع؛

(د) محفل للسياحة الإلكترونية مفتوح المصدر وقابل للتكرار ومعد لتلبية احتياجات بعينها؛

(هـ) موقع إلكتروني بلغات عدة (<http://etourism.unctad.org>) موجهٌ للشركاء من القطاعين العام والخاص وللمساهمين.

٧١- وفي عام ٢٠٠٦، شُرع في أولى دراسات الحالات القطرية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وسري لانكا. وبالتعاون مع جامعة كيبيك، تمت إتاحة مواد مشاهدة لتركيا وتونس ومدغشقر. والمواد التدريبية المتعلقة بالدورة المكرسة لـ "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة" متوفرة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية والغاية منها توعية صانعي السياسات والقطاع الخاص بالفرص والتحديات المتعلقة بالأعمال التجارية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عندما تطبّق في قطاع السياحة. والمواد التدريبية التي تتناول "المدخل إلى التسويق الإلكتروني"، والتي وُضعت بالتعاون مع وزارة السياحة في كيبيك، متاحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ويجري تطوير محفل السياحة الإلكترونية الذي سيتيح لمستخدميه في نهاية الأمر تنظيم وتسويق وبيع خدماتهم السياحية الخاصة مباشرة عبر الإنترنت. ومن المقرر الإعلان عن الصيغة الأولى للمحفل، الجاري وضعها بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب والبحث في مجال السياحة في جامعة كيبيك ومختبرها لبحوث تكنولوجيا التجارة الإلكترونية، في أواخر الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

٧٢- وصدرت توصيات بشأن السياسات عن اجتماع الخبراء المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة من أجل التنمية (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) وعن النشاط الموازي بشأن السياحة الإلكترونية الذي اشترك في تنظيمه أثناء المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقودة في تونس العاصمة، كل من الأونكتاد وجامعة مَنوبة في تونس وجامعة كيبيك في كندا. كما شاركت الأمانة في القمة التحضيرية الأفريقية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (شباط/فبراير ٢٠٠٥) وفي حلقة عمل نظمها مركز الإبداع الإداري في المنطقة الأورو - متوسطة (آذار/مارس ٢٠٠٥)، وكانت كلتاهما فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال السياحة والتنمية. ونظم الأونكتاد عدداً من حلقات العمل التدريبية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة لفائدة مشاركين من القطاعين العام والخاص. وعُقدت حلقات دراسية في باماكو، مالي (٢٠٠٥)؛ وفي طُواماسينا، مدغشقر (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)؛ وفي كولومبو، سري لانكا

(تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)؛ وفي بنوم - بنه، كمبوديا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)؛ وفي كوتا-كينابالو، ماليزيا (آذار/مارس ٢٠٠٧)؛ وفي أنتسيرا، مدغشقر (تموز/يوليه ٢٠٠٧)؛ وفي فينتيان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). وتم تعديل المواد التدريبية بما يتناسب مع الوضع الخاص بكل بلد ويضع في الاعتبار خصائص المجموعة المستهدفة. وحضر ممثلون عن اثنين وعشرين بلداً وعن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي وعن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن منظمة السياحة العالمية وعن مصرف التنمية الآسيوي وعدة وكالات إنمائية، في مؤتمر الأونكتاد دون الإقليمي الذي عُقد تحت عنوان "آسيا - المحيط الهادي: التجارة الإلكترونية من أجل تحقيق النمو - الجمع بين كفاءة السوق والإدماج الاجتماعي" في كوتا كينابالو، ماليزيا، في آذار/مارس ٢٠٠٧. ومن الأحداث التي نُظمت على هامش المؤتمر ما تمثل في التوطئة للتسويق الإلكتروني وحلقة العمل بشأن التسويق الإلكتروني وحلقة العمل بشأن الابتكار وإدارة المعرفة.

بناء المعارف والمهارات لدعم صنع السياسات

٧٣- تطوير القدرات من الشواغل الأساسية للبلدان النامية الساعية للاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة القدرة التنافسية لقطاعها الخاص وتحسين قدرة صانعي السياسات فيها على صوغ سياسات وعلى التفاوض، وتعزيز مؤسسات التدريب والأبحاث.

٧٤- وفي الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو، دُعي الأونكتاد إلى تقديم المساعدة في تقوية الموارد البشرية في ميدان التجارة وتطوير القدرات في البلدان النامية في مجال التفاوض على الاتفاقات التجارية. كما كُلف الأونكتاد بتنفيذ شراكات في مجال بناء القدرات بما في ذلك الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث (توافق آراء ساو باولو، الفقرتان ١١٤ و ١١٥، والفقرات من ٩ إلى ١١ من المرفق، التي تناولت بالتحديد شراكة المعهد الافتراضي). وتحقيق ذلك عن طريق تحسين مشاركة الأكاديميين في أنشطة الأونكتاد وفي العمليات الحكومية الدولية وعن طريق تشجيع مزيد من التفاعل بين الأكاديميين وتشجيع التشبيك بين الباحثين من البلدان النامية بشأن قضايا ذات صلة بولاية الأونكتاد.

٧٥- كما طُلب من الأونكتاد أن يواصل أنشطة بناء القدرات لفائدة البلدان النامية وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ١٠٩). ويتمتع برنامج التدريب من أجل التجارة والمعهد الافتراضي والمدربون القائمون على الدورة المتعلقة بأهم القضايا الاقتصادية الدولية بخبرة معترف لهم بها في هذا المجال، وقد أتاحوا للبلدان النامية فرصة الوصول إلى معارف متصلة بالتجارة يمكنهم تطبيقها وملاءمتها مع الظروف المحلية، مستخدمين في ذلك أساليب تتناسب وكل مجموعة من المجموعات التي يستهدفونها، وولّدوا معارف محلية تعبر عن احتياجاتها الخاصة. وقد جرى تكثيف الأنشطة ضمن برامج بناء القدرات هذه فاستفاد منها عدد متزايد من المسؤولين والمؤسسات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهناك إقرار من جانب البلدان المستفيدة والخبراء المستقلين الذين ينجزون تقييمات المشاريع بما لهذه الأنشطة من فائدة في التعليم والتدريب والأبحاث وصنع السياسات.